محضر الجلسة 319

التاريخ: الثلاثاء 17 ذي القعدة 1423(2003/01/20)

الرئاسة: السيد عبد السلام بروال الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وخمس دقائق ابتداء الساعة الثالثة وربع بعد الزوال.

جدول الأعمال:

1- مشروع قانون رقم33-01 يقضي بإحداث المكتب الوطني للكربوهيدرات والمعادن.

2- مشروع قانون رقم49-02 يقضي بتتميم القانون رقم 39-89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص.

3- مشروع قانون رقم21-02 يتعلق بتصفية ميزانية ستة أشهر الأولى من سنة 1996

السيد عبد السلام بروال رئيس الجلسة:

بسم اله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيدان الوزران،

السادة المستشارون المحترمون، أفتتح الجلسة.

يخصص المجلس جلسة هذا اليوم للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

- مشروع قانون رقم01-33 يقضي بإحداث المكتب الوطني للكربوهيدرات والمعادن.

- مشروع قانون رقم02-49 يقضي بتتميم القانون رقم 39-89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص.

- مشروع قانون رقم02-21 يتعلق بتصفية ميزانية ستة أشهر الاولى من سنة 1996

وقبل الشروع في جدول أعمال هاته الجلسة، أعطي الكلمة، إذا سمحتم، للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ملخص المراسلات الواردة عليه خلال الأسبوع الفارط وبداية هذا الأسبوع، السيد الأمين لكم الكلمة.

المستشار السيد علي لطفي أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس، توصلت رئاسة المجلس بمقترح قانون يقضي بتعديل المادة 8 من القانون رقم 00-07 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، تقدم به السادة المستشارون:عمر الإدريسي،عبد القادر أزريع،علي لطفي،محمد المرس، أحمد أخميس من الفريق الكونفدرالي.

كما توصلت رئاسة المجلس باستقالة المستشار السيد عبد الله أبو زيد من فريق الحركة الوطنية الشعبية وانضمامه إلى فريق الاتحاد الديموقراطي. وفي نفس الموضوع توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من السيد رئيس فريق الاتحاد الديموقراطي تؤكد هذا الانضمام. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الأمين .

السادة المستشارون المحترمون، نقترح عليكم تعديلا بسيطا طفيفا حول ترتيب مشاريع القوانين التي هي معروضة علينا:فعوض الشروع بالمشروع 33-01 المتعلق بإحداث المكتب الوطني للكربوهيدرات والمعادن، الذي أظن أنه سيقدم بشأنه تعديل في الجلسة العمومية من طرف إحدى الفرق، إذن نستهل جلستنا بالمشروعين المتعلقين بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، وبتصفية ميزانية ستة أشهر الأولى من سنة 96 .أظن أنه ليس هناك مانع؟

إذن نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 49-02 يقضي بتتميم القانون رقم 39-89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص. الكلمة للحكومة إذا رغبت في ذلك، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد فتح الله لعلو، وزير المالية والخوصصة:

شكرا السيد الرئيس، يسعدني أن أقدم السيد الرئيس،السادة المستشارون المحترمون، هذا المشروع القانوني الذي يقضي بتتميم القانون رقم 39-89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، ويتعلق الأمر بثماني شركات هي:شركة الإنتاج البيولوجي وأدوية الحيوانات، الشركة المغربية للشاي والسكر، الشركة التجارية للفحم والخشب،الشركة الوطنية للتسويق البذور، وشركة كنس الموانئ، وشركتين متخصصتين في قطاع الملح،وأخيرا مصنع الأجور والقرميد لشمال إفريقيا.شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير، الكلمة لمقرر اللجنة، أظن أن التقرير قد وزع على السادة المستشارين المحترمين. إذن نشرع في دراسة مشروع القانون وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق الأغلبية للمستشار المحترم السيد محمد تيتنى العلوي لكم الكلمة السيد العلوي، أذكر عن فريق الأغلبية.

المستشار السيد محمد تيني العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

أتدخل باسم الأغلبية بمناسبة مناقشة هذا الموضوع الذي يرمي إلى توسيع المنشات العامة القابلة للخوصصة، ويتعلق الأمر حسب التقديم بشركات صغرى، تهدف الحكومة من خوصصتها إلى تمكينها من مواجهة المنافسة والحفاظ على وسائل الإنتاج وضمان مناصب الشغل ومن

أهداف الخوصصة كذلك بالنسبة لبعضها الآخر تحسين الوضع المالي وتمنيعها لتتمكن من الاستمرارية.

ويظهر أن هذه الشركات مهمة وحيوية وتنصب على أنشطة اقتصادية واعدة سواء لإنتاج المواد الأولية أو الاستهلاكية أو الخدمات.

ونود أن نذكر خلال هذه المناقشة ببعض المواقف المبدئية:

أولا: إننا إذ نؤمن بأهمية الاستثمار الخاص في النسيج الاقتصادي نظل متشبثين بدور القطاع العام كأداة لتطبيق الاستراتيجية التنموية، شريطة أن يرتكز هذا القطاع على المهام الأساسية ويستجيب لمعايير الفعالية والشفافية، ولذلك فنحن مع الحفاظ عل مستوى كاف لاستثمارات القطاع العام لندعم النشاط الاقتصادي وتوفير التجهيزات التحتية والخدمات الأساسية ونؤكد على مواكبة تطور القطاع الخاص بالتشريعات المحفزة، ورفع كل أنواع العوائق في مجالات التكوين والتمويل وتحسين القدرة التنافسية والشراكة.

ثانيا: لقد التزمت الحكومة في برنامجها بالعمل على تأهيل المقاولة المغربية وتحضيرها لتحديات المنافسة والمساهمة في التنمية الشمولية ونحن نؤكد على ضرورة التعامل مع التأهيل بمنظور شمولي(اقتصادي، اجتماعي).

ثالثا: إن متابعة الخوصصة ينبغي أن ترتكز على تقويم دوري ومنتظم للعمليات السالفة والاستفادة من معطيات لتلافي المظاهر السلبية التي رافقت أو انعكست على التفويتات الماضية كما هو الشأن بالنسبة لعمليات إيكوز وسيميف وجنرال تاير.

رابعا: من الأولويات التي ما فتئنا ننبه إلى ضرورة أخذها بعين الاعتبار حماية حقوق الشغالين، والتزم الدولة بالحرص على احترام الجهات المستفيدة من التفويت لدفاتر التحملات وعدم انتهاك الحقوق والمكاسب الاجتماعية وتفتيت رصيد الشغل.

خامسا: إن ضمان الاستقرار الوظيفي -كما أكدنا ذلك في مناقشة اللجنة- من أهم مقتضيات اتفاقية 19 محرم، وهو مقتضى يتعرض باستمرار للمس المفضوح من خلال الطرد التعسفي وانتهاك حقوق الشغالين وغالبا ما يستغل بعض الخواص المستفيدون من عملية التفويت فرصة حيازة المنشات العامة لفرض اختياراتهم المناقضة للالتزامات المبرمة ولحقوق الشغيلة.

سادسا: إننا لا نريد من عملية الخوصصة أن تكون مجرد آليات لتمويل خزينة الدولة أو التخلص من مؤسسات- يقال إنها أصبحت تشكل عبئا ماليا واجتماعيا على الدولة ولكننا نطمح أن تكون الخوصصة مناسبة للنهوض بهذه المؤسسات لتقوية إنتاجها وتدعيم رصيد الشغل بها، وفي الآن ذاته تمكين خزينة الدولة من وسائل تمويلية مفيدة. كما أننا لا نريد أن تفوت الدولة منشاتها لتعود من جديد مضطرة لضخ أموال عمومية من أجل إنقاذها أو حل تفاقم مشاكلها والأمثلة على ذلك متعددة وصارخة كسيمف وإيكوز.

سابعا: نحن نسجل من جديد حرصنا على توظيف عائدات الخوصصة لتجديد الاستثمار، وتقوية الخدمات الاجتماعية، والتوجه نحو الإنفاق على التسيير، وقد أكدت الحكومة أن عمليات الخوصصة التي تنهجها ترتبط بالفعل الاقتصادي. ونحن نسجل ذلك بإيجابية ونلح على قيم الشفافية والصرامة في فرض الالتزامات الصناعية والمالية والاجتماعية.

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارون،

إن الخوصصة في منظورنا آلية اقتصادية واجتماعية تنموية وليست تخلصا من مأزق أو مغامرة قد تقود إلى كوارث اجتماعية نحن في غنى عنها في الظروف الاقتصادية والاجتماعية الدقيقة التي تعيشها بلادنا.

إن الملاحظات المركزة التي أدلينا بها في سياق مناقشة هذا المشروع القانوني تهدف قبل كل شيء إلى إبراز ثلاثة عناصر أساسية نعتبرها جوهرية ف تحقيق النجاح لعملية الخوصصة التي يقضي بها هذا القانون وهي:

أولا: الحرص على احترام دفاتر التحملات.

ثانيا: الحزم في مراقبة المؤسسات المستفيدة من أجل ضمان رصيد الشغل واحترام حقوق ومكاسب الشغيلة.

ثالثا: تحفيز المقاولات ومواكبها من أجل المساهمة في تقوية النسيج الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا. تلك هي المبادئ الأساسية التي نصوت في إطارها لفائدة هذا المشروع. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. الكلمة لثاني متدخل، الحاج إبراهيم السالمي عن فرق المعارضة، الحاج إبراهيم لكم الكلمة.

المستشار السيد إبراهيم السالمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة في مناقشة مشروع القانون رقم 02-49، يقضي بتميم القانون رقم 89-39 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص.

إن الخوصصة أو ما اصطلح عليه بتفويت منشات عامة إلى القطاع الخاص يهدف بالأساس إلى تطوير عمل المؤسسات المواد تفويتها في إطار اقتصاد متميز يراعي

شروط العولمة ويحترم ضوابط المنافسة القوية السائدة، الشي الذي يفرض على هذه المؤسسات المراد تفويتها وفق قانون 89-39 التأقلم والتفاعل مع المعطيات الجديدة التي يتطلبها السوق المحلي والوطني وهو ما يلزمها كذلك إلى تأهيل وحدة الإنتاج بها. وأعتقد أن هذه هي فلسفة الخوصصة لكن في إطار نوع من الضوابط التي نعتقد في فرقنا أننا احترمناها منذ أن كنا في الأغلبية، حيث أننا أصحاب فكرة الخوصصة التي كانت المعارضة السابقة،الأغلبية الحالية الآن ضدها.

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة الوزراء،

إن العناصر أساسية التي ارتكزت عليها الخوصصة هي تفويت المؤسسات الفاشلة والتي تحمل ميزانية الدولة مصاريف إضافية نحن في غنى عنها بخصوص المؤسسات التي جاءتنا بها الحكومة قصد تفويتها، نؤكد بالفعل أنها مؤسسات ليست مفلسة بالشكل الذي تتصورون وأن الأسباب الحقيقية التي جعلتها لا تؤدي الدور المنوط بها مثلا كشركة "صوناكوس" هو وجود لوبي زاغ بالمؤسسة عن طريقها السليم.

وبالمناسبة نقترح عليكم السيد الوزير ضرورة العمل على خوصصة هذه الشركة جهويا مع إعداد جرد شامل لممتلكات هذه الشركة قبل خوصصتها.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارين،

قبل التفكير في عملية التفويت أعتقد أن المبادئ الأساسية التي ارتكز عليها قانون 89-39 هي:

1- عرض دفتر للتحملات يكون سليما وشفاف.

2- الحفاظ على مكتسبات الشغيلة.ذلك أن الملاحظ في جميع المؤسسات التي فوتت، قد سرحت الآلاف من العمال وشردتهم.

3- طرح الضمانات الأساسية لكي تقوم هذه المؤسسات مع احترام كناش التحملات ولكي تساهم بالفعل في عملية الاستثمار وتساعد الدولة على تشغيل أبناءها المعطلين.

إنها فرصة لكي نطالب منكم السيد الوزير المحترم إفادتنا.بجرد مداخيل عملية الخوصصة وأين صرفت وهل خصصت للاستثمار أم الميزانية التسيير، خصوصا وان أكبر عملية تفويت كاتصالات المغرب كان في عهدكم السيد الوزير.

السيد الرئيس المحترم،

إن سياسة الخوصصة ليست عملية تفويت منشات الدولة يهدف مالي فقط ولكنها أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأداة لتأهيل اقتصادنا لكي يستقطب رؤوس أموال جديدة وتكنولوجيا متطورة وعاملا آخر لتطوير أساليب التدبير وإدارة الاقتصاد والأعمال، كما أنها اعتبرت وسيلة لتحقيق التنمية الجهوية ونمطا جديدا للاستثمار الطاقات المحلية وعلى الصعيد الوطني إلا أن المعارضة السابقة أثارت عدة تحفظات بخصوص موضوع الخوصصة وحولته إلى رهان جديد لكسب مواقع سياسية وانتهى ذلك بإقرار لائحة بالمؤسسات التي ينبغي إدراجها في سباق الخوصصة. وكانت هذه اللائحة سببا جوهريا فيما اعترض سياسة الخوصصة من عوائق إذ بمجرد ما يقع تضمين مؤسسة ما بهذه اللائحة حتى يسارع المشرفون عليها على توظيفات مشبوهة وتصبح وضعيتها المالية صعبة وغير ذلك من المشاكل التي تصفو على السطح مما يعوق خوصصة العديد من المؤسسات.

السيد الرئيس، السيد الوزير،

لقد كنا سباقين إلى الدعوة إلى الخوصصة إيمانا منا بضرورة تحرير آليات وأدوات الاقتصاد المغربي ورفع القيود والعراقيل أمام المبادرات الفردية والجماعية للاستثمار والإنتاج والإبداع وهي الطريق الأسلم والخيار الأمثل لتلبية حاجيات اقتصادنا الوطني وضمان النمو والتطور ومسايرة العصر ولكننا الآن وفي انتظار تمكين بلادنا من نص تشريعي يكون في مستوى التراكمات التي تحققت وفي مستوى التجربة التي حصلت لدينا، مما يمثل وقفة لتحسين آليات الخوصصة. وفي انتظار إعداد قانون جديد يأخذ بعين الاعتبار كافة المتغيرات الحاصلة في هذا المجال ويبلور التقييم الحاصل لدينا جميعا من سياسة الخوصصة فإننا سنظل نلح على الحكومة بالتجديد والتحديث والابتكار في هذا المجال وإننا سنصوت لصالح هذا المشروع. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا وشكرا لإجابتكم على التصويت. الكلمة للمستشار المحترم السيد علي لطفي عن الفريق الكونفدرالي.

المستشار السيد علي لطفي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل اليوم الفريق الكونفدرالي لمناقشة مشروع القانون رقم 02-49 الذي يقضي بتتميم القانون رقم 89-39 المأذون بموجبه تحويل منشات عامة إلى القطاع الخاص.

السيد الوزير، إن الأمر هنا يحيلنا بالضرورة ومن جديد على مناقشة موضوع يعتبر من صميم اهتماماتنا وانشغالاتنا كشغيلة مغربية. ونظرا لأهمية وخطورة هذا الموضوع وانعكاساته الاجتماعية والمالية والاقتصادية والسلبية على كل الأطراف وعلى الاقتصاد الوطني خاصة فإننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حددنا موقفنا منذ البدء ونبهنا وحضرنا إلى خطورة هذا النهج الاقتصادي الذي من شأنه أن يدخلنا في ديمومة ومسار لا يساهم في

التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. وبهذه المناسبة لابد أن نعيد إلى الأذهان أساس الموقف الكونفدرالي:

-أولا أ، الدخول في هذا المسلسل يعني إفلاس الأنماط التدبيرية التي اعتمدت منذ عشرات السنين في تسيير المؤسسات العمومية التي تحولت مع مرور الزمن إلى إقطاعيات يتصرف فيها كمشة من المحظوظين كما لو كانت في ملكهم الخاص وهنا تكمن خطورة الأشياء، حينما تتحول الثروة الوطنية إلى خدمة المصالح الخاصة لمجموعات ولوبيات من المحظوظين بدل أن تكون هذه المؤسسات الإنتاجية في خدمة الاقتصاد الوطني تلبية الحاجيات الاجتماعية لعموم المواطنين.

- ثانيا، الخوصصة في عمقها إعلان الدولة عن استقالتها من تقديم الخدمة العمومية مع العلم أن الخدمة العمومية هي مبرر وجود الدولة وإن تخلت على هذه الخدمة الحيوية بالنسبة للمجتمع فإنها تخلت عن جزء أساسي من مهامها والأخطر من هذا أنه في أوضاع بلادنا وشروط اقتصادنا المطبوعة بالهشاشة الاقتصادية والاجتماعية المتجلية في المعضلات الاجتماعية الكبرى التي نعيشها اليوم كالبطالة والأمية والفقر والمرض إلى غير ذلك يفرض بالضرورة على الدولة تقوية وتطوير الخدمة العمومية. وهذا لن يتأتى طبعا إلا بترشيد وتوسيع القطاع العام وحمايته من كل أساليب النهب والتدبير وسوء التسيير.

طبعا كان لنا موقف في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بخصوص مسار الخوصصة منذ إعلانه تنفيذا لتوجيهات المؤسسات المالية الخارجية فبدل تفويت القطاع العام طالبنا وقتها بالعمل على ترشيد وتطهيره من اللوبيات المسيطرة عليه منذ عقود والتي ساهمت في تدهوره وتحملت مسؤولية إفلاسه في غياب المراقبة إداريا وماليا من طرف الحكومات التي تعاقبت على تسيير الشأن العام ببلادنا.

هناك مؤسسات تم تفويتها بأثمنة بخسة لا تعكس أحيانا حتى قيمة عقارها وبالأحرى تجهيزاتها وبنياتها كمثال على ذلك مع تجنب فكرة تفويت معمل إيكوز للقطن بكل من واد زم وقصبة تادلة بدرهم رمزي ليجد المحظوظ بهذه الصفقة الملايير من احتياطي الخيط تنتظره. فماذا كان مصير العمال؟ ومصير الرواج الاقتصادي بالمدينتين.

إن اعتصام العمال ومعاناتهم بهذه الوحدة الإنتاجية ومعاناة سكان هاتين المدينتين ولا من يحرك ساكنا لهو دليل قاطع على فشل هذه السياسة وانعكاساتها على الشغيلة وعلى مجموعة من السكان.

السيد الوزير، السادة المستشارين،

بخصوص موضوع الشركات المعنية بالخوصصة، نطالب في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بحوار، طبعا هذا بشكل عام، بحوار وطني لتقييم عملية الخوصصة وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني وعدد المسرحين من العمال ومسؤولية كذلك الحكومة فيما يتعلق بمعمل إيكوز وغيرها كشركة لا سامير المكلفة بالبترول. كذلك عدم تأهيل عدد من القطاعات في التحملات للتنصيص بشكل واضح على الضمانات في حالة الخوصصة من أجل ضمان أمنهم في الشغل. كذلك ضرورة فصل الأراضي الغير مبنية التابعة للمؤسسات المعروضة للخوصصة التي توجد في مواقع مهمة وذات قيمة مالية مهمة وضرورة تفويتها للطبقة العاملة أو إرجاعها إلى ملكية الدولة.

ومن هذا المنطلق ونعتبر في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن هناك النسق أو سياسة الخوصصة كموقف مبدئي بالنسبة لنا نحن ضد هذا الموقف وهذه السياسة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، وبذلك نكون قد أتينا على نهاية مداخلات السادة المستشارين المحترمين وننتقل إذا سمحتم إلى عملية التصويت على المادة الفريدة.

أعرض هذه المادة على التصويت:

الموافقون:40

المعارضون:8

الممتنعون:لا أحد

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 02-49 يقضي بتتميم القانون رقم 89-39 المأذون بموجبه في تحويل منشات عامة إلى القطاع الخاص ب40 موافقا والمعارضون ب 9 وأي ممتنع.

فننتقل، إذا سمحتم، إلى المشروع الثاني أي مشروع قانون رقم 02-21 يتعلق بتصفية ميزانية الستة أشهر الأولى من سنة 960. الكلفة للحكومة إذا أرادت.. إذن المقرر، أظن أن التقرير وزع هو بين أيدي السادة المستشارين لم يسجل لدى رئاسة الجلسة أي متدخل وبالتالي أعرض هذا المشروع للتصويت: المادة الأولى الإجماع.

المادة الأولى، حتى المادة 11، نفس الإجماع.

أعرض المشروع برمته على التصويت، الإجماع إذن وافق مجلس المستشارين بالإجماع على مشروع القانون رقم 02-21 يتعلق بتصفية ميزانية الستة أشهر الأولى لسنة 1996. شكرا للسيد وزير المالية والخوصصة على مساهمته. وننتقل إلى المشروع الثالث المتعلق بإحداث المكتب الوطني للهيدروكاربونات أي المشروع رقم01-33.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع إذا رغبت في ذلك.. أنه قدم.. الكلمة للسيد مقرر اللجنة إذن التقرير وزع فقط أريد أن ألفت نظر السادة المستشارين المحترمين فيما يخص صياغة هذا التقرير أشير إلى أن المشروع وتدارسته اللجنة بحضور السيد وزير التجارة والصناعة والطاقة والمعادن السابق فقط ولكن الذي هو صحيح هو أن المشروع درس

بحضور السيد وزير التجارة والصناعة والطاقة والمعادن السابق ولكن كذلك بحضور السيد وزير الطاقة والمعادن الجديد الذي قدم شروحات فيما يخص التعديلات التي قدمت وكذلك واكب كل عمليات التصويت التي جرت حول هذا المشروع.

إذن نبدأ مناقشة هذا المشروع وأعطي الكلمة لأول متدخل السي عبد العزيز القريعة، السيد رئيس فريق الاتحاد الديمقراطي باسم فرق الأغلبية.

نقطة نظام السي تيتنى؟....السيد الرئيس أعتذر.

المستشار السيد محمد تيتنى العلوي:

ما كاينش الحكومة معناه أنه..

السيد رئيس الجلسة:

وهنا نطرح السؤال من حيث الأغلبية.

المستشار السيد عبد العزيز القريعة :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة لأبدي موقف الأغلبية حول مشروع قانون رقم 01-33 الذي يقضي بإحداث المكتب الوطني للهيدروكاربونات والمعادن وهو المشروع الذي يقضي بحل مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية والمكتب الوطني للأبحاث والمساهمة النفطية وإحداث مؤسسة موحدة تعنى بالأبحاث والمساهمات في القطاعين معا نظرا للترابط الوطني بينهما وهو بذلك يندرج ضمن سياسة تأهيل اقتصادنا لمسايرة التطورات التكنولوجية في مجال الاستكشافات وكذا مواجهة تحديات العولمة ومختلف التحولات العميقة التي شهدها الاقتصاد العالمي، سيما وأن المغرب أصبح محط اهتمام كبار الفاعلين على المستوى الدولي خصوصا في ميدان استكشاف الهيدروكاربونات.

السيد الرئيس،إن هذا المشروع قانون يستجيب للتوجيهات الكبرى التي أتى بها التصريح الحكومي الذي أكد على أهمية قطاع الطاقة والمعادن كركيزة أساسية للاقتصاد الوطني كما يأتي استجابة لمجموعة من الدوافع أهمها:

1- ثقل الاستثمارات والتكاليف في ميدان الاستكشاف والبحث المعروفين كذلك بعامل المجازفة والمخاطرة وتزايد الاهتمام من طرف الشركات الكبرى الرائدة في مجال الاستكشاف وتنمية حقول الهيدروكاربونات ولابد أن ننوه بالانتعاش الملموس الذي عرفته الأبحاث النفطية منذ مراجعة القانون رقم 21-90 المتعلق بالبحث عن الهيدروكاربونات والمرسوم المطبق له لجعل الإطار القانوني الذي يضبط التنقيب والاستغلال أكثر مرونة وتحفيزا للمستثمرين ولتشجيع الاستثمارات خاصة من لدن الشركات الدولية.

كما سجل تسريع في وثيرة إبرام الاتفاقيات النفطية ضمن إطار عام يتوافق مع الإجراءات المعتمدة في الدول الأخرى ومع الحفاظ على مصالح الدولة.

2- تواجد اهتمامات مشتركة بين قطاع المعادن وقطاع الهيدروكاربونات وتواجد طاقات وخبرات كفأة في مجال التنقيب المعدني والنفطي وسيكون من شأن تجميع هذه الطاقات والموارد ضمان استغلال أكثر عقلانية لخيرات باطن الأرض وعطاء المؤسسة الجديدة فعالية أكثر.

السيد الرئيس، تفيد المقاييس والمعايير المعمول بها دوليا أن استكشاف التراب الوطني لايرقى بعد إلى المستوى المطلوب، حيث إن المعيار العالمي يمثل 500 بئر لكل 10 آلاف كيلومتر مربع، في حين أن أحواضنا الرسوبية لا تتعدى أربع ابار لنفس المساحة ومما يزيد من تعميق هذه القوة هو كون التغطية الجيولوجية والجيوكيميائية لا تتعدى 30٪ وهي نسبة لا تكفي اليوم لدراسة المكامن المختبئة والعميقة وعلى ذكر التغطية الجيولوجية والجيوفيزيائية والجيو كيماوية لابد أن نشيد بالمخطط الوطني للتخطيط الجيولوجي الذي يرمي إلى استكمال البنية التحتية الجيولوجية وتغطية مجموع تراب المملكة بخرائط جيولوجية وجيوفيزيائية بمقاييس مضبوطة والذي يعد في نظرنا بادرة حسنة لتسهيل عملية البحث والتنقيب على المواد المعدنية والهيدروكاربونات.

السيد الرئيس، إن هذا المشروع قانون يقضي بإحداث أداة مؤسساتية تستجيب شموليا لحاجيات الدولة في هذا الميدان وتكون بمثابة وسيلة ناجعة لتطوير وسائل البحث والتقييم ومواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي في هذه الميادين ويندرج ضمن الاستراتيجية الشمولية للحكومة للنهوض بقطاع الهيدروكاربونات والمعادن وفي انتظار القانون المعدني والقانون المتعلق بالمتفجرات ذات الاستعمال المدني كما يساير التوجهات الدولية في مجال الطاقة خاصة وان بلادنا استضافت في شهر يونيو من سنة 2002 المؤتمر الوزاري الثالث لإفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية الذي أكد على ضرورة تفعيل الحوار حول قضايا الطاقة المحورية، علما بأن الحصول على مواد طاقية مضمونة وفي ظروف مناسبة وموثوقة يعد أمرا ضروريا.

ولذلك فنحن في فرق الأغلبية نصوت بالإيجاب على المشروع قانون رقم 01-33 القاضي بإحداث المكتب الوطني للهيدروكاربونات والمعادن.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة إلى ثاني متدخل، سي أحمد المالكي عن فريق المعارضة.

المستشار السيد أحمد المالكي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزير المحترم،

إخواني المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم فرق المعارضة قصد مناقشة مشروع قانون رقم 01-33 القاضي بإحداث المكتب الوطني للهيدروكاربونات والمعادن ولاشك أن قطاع الهيدروكاربونات والمعادن أصبح بمثابة عجز الزاوية بالنسبة لاقتصاد دول العالم في ظل توجه ينبني بالأساس على الطاقة والتكنولوجيا شرطيان أساسيان لأي تطور ومن أجل ذلك فالمغرب ومن باب الانخراط في هذا المنظور سعى في السنوات الأخيرة إلى تحسين منشات متخصصة في استغلال المعادن كما سعى إلى إبرام العديد من العقود مع شركات دولية قصد الإشراف على عملية التنقيب عن النفط والتي تجري العديد منها على التراب الوطني وفي بعض.. غير أن الملاحظ هو تعثر عملية تحرير قطاع الطاقة، الشيء الذي يكرس وضعية احتكار غير مبرر ولا تخدم مصلحة تطور النسيج الوطني الطاقي بشكل(...) هاما له إن على مستوى التنقيب واستغلال الطاقة أو توزيعها وتسويقها.

كما لا يفوتنا أن نشير إلى أن كل من المكتب الوطني للأبحاث والاستثمارات النفطية ومكتب الأبحاث والمساهمات المغربية، مؤسستان وطنيتان رافقتا المسار التطوري لقطاع الطاقة والمعادن بالمغرب، بل إن معطيات الوضع العالمي والحداثي كشف قصورا في أدائهما ومحدودية في منهجيهما وضعف مردودية آلياتهما، مما فرض حتمية تجميع الجهود، تركيز الطاقات المرتبطة بميدان الهيدروكاربونات والمعادن الشي الذي انبثقت عنه فكرة إحداث المؤسسة التي يرتبط بها المشروع الذي نناقشه اليوم ونحن في فرق المعارضة وإن كنا لداعمين لتوجه إحداث المكتب الوطني للهيدروكاربونات والمعادن إلا أننا نتخوف من الكيفية التي تنوي الحكومة سنها في إرساء الدعائم الصحيحة لهذه المؤسسات بالشكل الذي يجنبها الوقوع في متاهات الركود واللافعالية والتي عانى منها كل من المكتب الوطني والبحث والاستثمارات النفطية ومكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة لآخر متدخل السيد لهوير العلمي عن الفريق الكونفدرالي.

المستشار السيد خليد هوير العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني باسم الفريق الكونفدرالي أن أتدخل لمناقشة مشروع قانون 01-33 والقاضي بإحداث المكتب الوطني للهيدروكلربونات والمعادن من خلال إدماج المكتب الوطني للأبحاث والاستثمارات النفطية ومكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية.

ففي البداية لابد من التذكير بأنه قطاع الثروات الباطنية ببلادنا يعتبر قطاعا استراتيجيا وحيويا وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لما يتوفر عليه من إمكانيات طبيعية وبشرية.إلا أنه للأسف لا يعكس ما يمكن أن ننتظر منه من إيجابيات ولم يتم تأهيله وعصرنته من مواجهة التحديات. فأولا بالنسبة لقطاع المناجم عرف إغلاق عدة وحدات إنتاجية وانخفاض كبير في اليد العاملة بسبب إما الإغلاق أو الإحالات على التقاعد وإما أيضا لعدم توفر المغرب على مخطط وطني للتخريط الجيولوجي الذي يهدف بالأساس إلى إبراز المقومات الجيولوجية ببلادنا وهكذا تظل نسبة التغطية دون مستوى مؤهلات الثروات الباطنية التي تزخر بها بلادنا وهذا ما تؤكده نسبة الاستكشافات.

ومن جهة أخرى، فالتشريعات التي تقادمت لم يتم تحيينها على ضوء ما يعرفه هذا القطاع من رهانات ونذكر على سبيل المثال لا الحصر مشروع قانون المعادن الذي يعقد عليه الأمل في المساهمة في تطوير هذا القطاع. أما عن قطاع الهيدروكاربونات، فإننا نتساءل اليوم، هل التنقيب عن الهيدروكاربونات في الطريق الصحيح وماذا أضيف لهذا الميدان حتى نطوره فعلا.

إننا لا نسمع ومنذ مدة إلا عن إبرام اتفاقيات مع شركات أجنبية في ميدان الاستكشافات الهيدروكاربونات، لكن بالمقابل تظل النتائج دون مستوى الرهانات وأحلام المواطن المغربي رغم كل التحفيزات فإننا نعتقد أن أهم العوامل التي جعلت هاذين المكتبين لا يؤديان دورهما في تنمية وتطوير هذا القطاع تتجلى في عدة عناصر، يمكن تلخيصها في:

1- العنصر التدبيري، فالعقليات التي سيرت شؤون هذا القطاع على امتداد عقود من الزمن لم تعمل على تحديثه وتنافسيته.

2- العنصر التشريعي، فالترسانة القانونية المنظمة لقطاع المعادن لم يتم تحيينها لمواكبة التغييرات الدولية.

3- عنصر البحث العلمي، الذي ظل مغيبا في السياسات الحكومية كرقم بارز في أي تقدم. كما أنعنصر التكوين لا يواكب التطورات التكنولوجية ويظل صندوق التكوين المهني والشركات المنجمية لا يلائم واقع هذا القطاع.

4- الموارد البشريثة ووضعية الطبقة العاملة المزرية والمقلقة على مستوى ظروف العمل ومجال حفظ الصحة والسلامة. فللتذكير فحوادث الشغل والأمراض المهنية السائدة داخل معظم الوحدات المنجمية والإنتاجية يتم التعامل معها بلامبالاة وعدم التصريح لأغلبيتها نظرا لضعف المراقبة الميدانية وعدم قيام المفتشية العامة بالدور المنوط بها حيث تعرف جهودا منذ عدة سنوات والوضع المادي والاجتماعي لم يعرف تحسنا.

إذا كان الإدماج عنصرا من عناصر تقوية القطاع، فلا نعتقد أنه لوحده كافي لمواجهة التحديات والاستجابة لطموحاتنا اقتصاديا واجتماعيا. لذا أمام هذه الأوضاع فإننا نتساءل هل عملية إدماج المكتبين في مؤسسة عمومية واحدة أي المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن ستعمل على تطوير هذا القطاع؟ فإننا نعتقد أن الإدماج يجب أن يعمل على الحفاظ على الهوية الوطنية وعلى تفعيل الكفاءات الوطنية المغربية وعلى صيانة حقوق مكتسبة للطبقة العاملة المنجمية، والعمل على تحسين ظروف عملها والاستجابة لمطالبها وعلى إشراك ممثليها في إبداء الرأي في كل القضايا التي تهم مصلحة المكتب وشغيلته من خلال وجودهم في المجلس الإداري. كما أن حسن التدبير وتحديث التشريع المنجمي ورفع المستوى العلمي والإمكانيات هي عناصر ضرورية لجعل هذه المؤسسة العمومية فعالة وقادرة على استغلال واستثمار ثروات باطن الأرض ببلادنا، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما عملنا على تأكيده من خلال مناقشة المشروع باللجنة، كما تقدمنا بتعديلات. لكن للأسف أمام رفض الحكومة لتعديلاتنا صوتنا بالامتناع كإشارة بضرورة تفعيل دور ومهام المكتب الوطني للهيدرو كاربورات والمعادن لما بعد عملية الإدماج وللتنبيه والتذكير بأوضاع الشغيلة المنجمية وما تفرضه من حوار جاد ومسؤول. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.إذن ننتقل إلى التصويت على مواد المشروع وأعرض المادة الأولى كما عدلتها اللجنة.

الموافقون؟ الإجماع

إذن وافق المجلس بالإجماع على المادة الأولى كما عدلتها اللجنة المادة الثانية، ورد بشأنها تعديل من طرف الفريق الكونفدرالي الكلمة لأحد مقدمي التعديل، السي العلمي لهوير، لكم الكلمة.

المستشار السيد خليد هوير العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل ينص على أن فيما يخص هذه المهام المعهودة إلى الأغيار للقيام بها، فنحن نؤكد على أن هذه المهام يجب أن لا تدخل في استطاعة المكتب المحدث أو أي مؤسسة عمومية مغربية أخرى القيام بها.

التعديل الثاني في الفقرة الثالثة يضع نظاما للمعلومات الجيولوجية ولكن على أساس التنسيق مع الكفاءات المغربية فيما يخص المؤسسات والمعاهد والمدارس العليا.

دائما في هذا التعديل فيما يخص المهام الموكولة إلى المكتب الجديد، فنحن نؤكد على أن هذه المهام يجب أن تتناسب مع إمكانياته المادية والبشرية الممنوحة والمتوفرة لديه وإثبات الحاجة لهذه الرخص والمساحات.. فيما يخص دائما هذا التعديل بالنسبة للشركات التي سيتم تكوينها من طرف المكتب. فنحن نؤكد على أن نسبة المساهمة لا تقل عن 51%.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير فيما يخص التعديلات. التعديلات غير مقبولة.. إذن التعديلات التي تقدم بها الفريق الكونفدرالي غير مقبولة من طرف الحكومة.

أعرض التعديلات للمدخلة على المادة الثانية للتصويت،

الموافقون:8

المعارضون:36

الممتنعون:8

إذن أعرض المادة الثانية كما جاءت في المشروع؟

الموافقون:36

المعارضون:8

الممتنعون:7

أعرض المادة الثالثة كما وردت في المشروع، الإجماع.

المادة الرابعة ورد بشأنها تعديل دائما من طرف الفريق الكونفدرالي الكلمة لأحد مقدمي التعديل، السي الهوير لكم الكلمة.

المستشار السيد خليد هوير العلمي:

السيد الرئيس،

التعديل الخاص بالمادة الرابعة يهم أحد المطالب الأساسية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وهو ضرورة

تمثيلية المركزيات النقابية الأكثر التمثيلية في المجلس الإداري إذن الصيغة هو "يستأنف المجلس الإداري من أعضاء من الحكومة وممثلين عن المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية" شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم رأي الحكومة نفس الرأي الذي عبر على مستوى اللجنة إذن التعديل غير مقبول من طرف الحكومة.

أعرض التعديل على التصويت.

الموافقون:9..

هنا يطرح الإشكال.. بعد قليل أخذت الكلمة باسم الأغلبية ولكن نوع من المرونة... كنقدرو الظروف وتمثيلية السادة المستشارين كل واحد يمثل صنفا من الأصناف..

إذن الموافقون على التعديل12، المعارضون 33، الممتنعون 7.

أعرض المادة كما جاءت في المشروع للتصويت.

أعرض المادة 5 كما أتت في المشروع لم يأت حولها أي تعديل، الإجماع.

المادة 6 ورد بشأنها تعديل دائما من طرف الفريق الكونفدرالي.

المستشار السيد خليد هوير العلمي:

فيما يخص مداولات المجلس الإداري، فاقتراحنا هو أكثر ديمقراطية هو أن يحضر ثلثي الأعضاء من أجل التداول في قرارات المجلس الإداري.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا أعرض التعديل على التصويت:

الموافقون:12

المعارضون:33

الممتنعون:7

أعرض المادة كما جاءت في المشروع؟

الموافقون:33

المعارضون:12

الممتنعون:7

أعرض المادة 7 ورد بشأنها تعديل دائما من طرف الفريق الكونفدرالي.

المستشار السيد خليد هوير العلمي:

نفس التعديل الرابع الذي يخص المادة 7 والذي يخص أيضا اختصاصات المجلس الإداري فاقتراحنا هو في النقطة (8) يقرر اختصاصات المالية أو توسيع نظافتها. الإضافة ديالنا بعد دراسة مع الفرقاء الاجتماعيين. يعني أنه المجلس الإداري يتدارس مخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي أنه استشارة الفرقاء الاجتماعيين ضرورية.

أضفنا أيضا تعيين الكاتب العام والمدراء وأضفنا أيضا إضافة إلى مجموعة اللجان إلى يمكن يحدثها أن يعمل على تكوين لجنة قارة تضم الفرقاء الاجتماعيين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، رأي الحكومة؟ نفس الرأي الذي عبر والشرح الذي قدم في اللجنة إذن تعديل غير مقبول، أعرضه على التصويت؟

الموافقون:12

المعارضون:33

الممتنعون؟

إذن رفض التعديل.

أعرض المادة 7 كما جاءت في المشروع؟

الموافقون:33

المعارضون:12

الممتنعون:7

ورد تعديل دائما من طرف الفريق الكونفدرالي يقضي بإضافة مادة جديدة تعمل رقم 7 مكرر، الكلمة لأحد السادة واضعي هذه التعديلات.

المستشار السيد خليد هوير العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

انطلاقا من التعديل الأخير، فيما يخص تكوين هذه اللجنة القارة التي تضم الفرقاء الاجتماعيين، فالمادة الإضافية التي تحدد الاختصاصات توكل لجنة قارة التي تضم الفرقاء الاجتماعيين المنصوص عليها في المادة7: إعداد مشاريع ومخططات تنمية المكتب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الحكومة دائما نفس الرأي أعرض التعديل على التصويت؟

الموافقون:12

المعارضون:33

الممتنعون:7

إذن سقطت المادة 7 مكررة وننتقل إلى المادة 8 ورد دائما بشأنها تعديل من طرف الفريق الكونفدرالي. أتخر تعديل السي العلمي.

المستشار السيد خليد هوير العلمي:

السيد الرئيس،

المادة الثامنة يعين المدير العام طبقا للنصوص التشريعية المعمول بها، كما يدخل في اختصاصات المدير العام أيضا، حنا الإضافة ديالنا: يسير المكتب ويتصرف باسمه وفق النظام الأساسي لمستخدمي هذا الأخير مع مراعاة أحكام المادة 7 التي نصينا عليها على تكوين لجنة تضم فرقاء اجتماعيين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

والتي طلبتم تعديلها ولكن مع الأسف لشديد التعديل لم يحظ بالقبول وبالتالي فأوتوماتيكيا التعديل المقترح إذن غير مقبول من طرف الحكومة أعرضه على التصويت:

الموافقون:12

المعارضون:33

الممتنعون:7

أعرض المادة 8 كما جاءت في المشروع:

الموافقون:33

المعارضون:12

الممتنعون:7

أعرض دفعة واحدة المادة 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17 و18 للتصويت، الموافقون؟ الإجماع.

أعرض مشروع القانون رقم 01-33 يقضي بإحداث المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، أعرضه على التصويت؟

الموافقون:43

المعارضون:12

الممتنعون:لا أحد

إذن بهذا نكون قد جئنا على نهاية اجتماعنا هذا بتصويتنا على المشاريع الثلاث وأعطي قبل رفع الجلسة أعطي الكلمة للسيد وزير الطاقة والمعادن.

السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد محمد بوطالب وزير الطاقة والمعادن:

السادة المستشارون،

بغيت نأخذ الكلمة باش نشكر السادة المستشارين بلجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية على المجهودات الجبارة التي قاموا بها باش ماشي يتفهموا علاش هاذ القانون، باش يكون إدماج المكتب الوطني للأبحاث واستغلال المعادن والمكتب الوطني للأبحاث واستغلال البترول ولكن كيعرفوا بأن هاذ الشي عندو غاية استراتيجية مهمة جدا باش نكونوا واضحين نعرفوها مزيان وكنت قلتها في اللجنة شخصيا وقالها السيد الوزير مصطفى المنصوري قبلي في غشت وفي يوليوز وفي يونيو فنتمنى أن هذا المكتب الجديد سيعطي نتائج، علاش؟ لأن المكتبين القديمين وصلوا اليوم منذ أكثر من 40 سنة لخبرة وطنية هامة جا من الناحية البشرية اللي هي معترف بها دوليا وصلنا نعرفو كيفاش نسيرو التكنولوجيا الجديدة هذا من جهة.

من جهة ثانية هاذ المكتب غادي يجمع الشمل ديال التقنيات وديال إعانة الدولة وقلت لكم ذيك الخطرة بأن الموارد المالية اللي عند المكتبين ماكافياش وإن شاء الله في المستقبل غادي نخدمو جميع باش الموارد المالية اللي خصها تعطي الدولة في فترة التنقيب صحيح ديال باطن الأرض يكون مهم لأن خصنا كدولة نقومو بالعمل ديالنا أولا باش نقدرو نجلبو الاستثمار وطني وخارجي وأخيرا أشكركم على العمل اللي قمتم به ونتمناو يكون عندنا حسن الحظ في جلسات أخرى في القانون المعدني جاي في الطريق.بارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الله يخليكم 2 دقائق أو ثلاثة هناك طلب لتفسير التصويت من طرف الفريق الكونفدرالي، السي عبد القادر لكم الكلمة.

المستشار عبد القادر أزريع:

السيد الرئيس،

بخصوص الموقف والذي تلاقت فيه كل المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، فبالتأكيد أن المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية في بلادنا كانت دائما حريصة على تطوير المؤسسات الإنتاجية ببلادنا ولكن ما كنا نعيبه على الحكومات السابقة، نعيبه على حكومتنا اليوم أولا، بأسف نحن في البرلمان عموما هو مؤسسة تشريعية قائمة على الحوار نتمنى أن السيد المحترم بصدد التعديلات ألا يكتفي للرئاسة بالإشارة بل كان عليه أن يقدم وجهة نظر الحكومة في الموضوع من أجل أن تسجل في أشغال هذه الجلسة وأن تحفظ في تراثها لتكون دعامة لتطوير عملنا في المستقبل.

كذلك نسجل بأسف أن كل مقترحاتنا الأساسية كانت تقضي بتمثيلية الطبقة العاملة فكل المجالس الإدارية التي كونت في أيام الاستقلال كانت تقر بتمثيلية الطبقة العاملة في المجالس الإدارية. صحيح لم تمارس هذه التمثيلية وجمدت ولكن على الأقل على المستوى التشريعي كانت للأسف أن الحكومة اليوم وفي إطار دولة الحق والقانون تحرم الطبقة العاملة من عضويتها بالمجلس الإداري وهذا دفعنا للأسف أن نصون ضد. نتمنى أن نقطة نظام العمالية لكل المركزيات النقابية تكون وصلت للحكومة ونتمنى أنها تأتي بتعديل على هذا القانون الأسبوع المقبل إن شاء الله قبل أن نسد هذه الدورة والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا أذكر السادة المستشارين أنه مباشرة بعد رفع الجلسة هناك اجتماع اللجنة لمتابعة دراسة المتعلق بإنتاج وتوزيع وتصنيع التبغ.. كذلك لجنة التعليم تتابع الدراسة حول المشروع المتعلق بالفنان.

شكرا. رفعت الجلسة.